المحور الثاني: مشكلات اقتصادية معاصرة

التضخم:

يعتبر التضخم من بين المشكلات المعاصرة التي تواجه مختلف الاقتصاديات الوطنية مهما كانت طبيعة الدولة و مستواها الاقتصادي، فوفقا لمنظمة العمل الدولية بلغ معدل التضخم السنوي على مستوى العالم أكثر من الضعف خلال الفترة من مارس 2021 إلى مارس 2022. الأمر الذي يتطلب فهم هذه الظاهرة من حيث مفهومها و أسابها و أشكالها و الحلول المقترحة لها.

1/ تعريف التضخم: من اجل التعرف على مدلول مصطلح التضخم نورد مجموعة من التعريفات المفيدة منها:

يعرف التضخم **"ارتفاع مستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي تهم شريحة واسعة من المواطنين"** و منه فالتضخم يرتبط حسب التعريف بالمستوى العام للأسعار الخاصة بمختلف السلع التي تستهلك من قبل المواطنين (و ليس بعض السلع) و التي تشهد تزايدا متواصلا خلال فترة زمنية طويلة.

و عليه يؤثر التضخم على المستوى الجزئي هذا الارتفاع على القوة الشرائية للمواطنين ويُضعف من قدرتهم المادية على تلبية احتياجاتهم المعيشية . أما على المستوى الكلي، تؤثر المعدلات المرتفعة من التضخم سلباً على مستويات الاستهلاك، والاستثمار، والصادرات، وعلى القوة الشرائية للعملة المحلية ومن ثم على النشاط الاقتصادي.

كما يعرّف التضخم بأنه**" الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، وقد ينجم عن تزايد الكتلة النقدية بأكبر من تزايد الكتلة السلعية، أو هو الشيء نفسه أي ازدياد الطلب على السلع والخدمات بنسبة أكبر من ازدياد العرض"**. و بالتالي يرتبط التضخم حسب هذا التعريف بكمية النقود المتداولة داخل السوق الوطنية .

2/ أنواع التضخم: تختلف أنواع التضخم خصوصا حسب درجة انتشاره أو حدته (مع وجود أنواع أخرى) إلى أنواع مختلفة هي:

أ/ التضخم الزاحف: يسمى أيضا بالتضخم المعتدل ويحدث عندما ترتفع الأسعار بنسبة 3% سنويا أو أقل.

ب/ التضخم المتسارع: يحدث هذا النوع من التضخم القوي عندما تتزايد الأسعار بنسبة تتراوح بين 3-10٪ سنويا.

ج/ التضخم الجامح: يتمثل في ارتفاع التضخم إلى 10% أو أكثر، مما يثير فوضى في الاقتصاد.

د/ التضخم المفرط: يتميز هذا النوع بارتفاع الأسعار بأكثر من 50% في الشهر، هذا النوع من التضخم من النادر حدوثه حيث لم يحدث إلا عندما قامت الحكومات بطباعة الأموال لدفع تكاليف الحروب.

3/ أسباب التضخم: اختلف المختصون حول تقديم تفسير موحد لظاهرة التضخم، خصوصا بين التحليل النقدي و التحليل الاقتصادي(السلعي) و قد تم تحديد أسباب التضخم في:

أ. **زيادة الطلب الكلي (تضخم الطلب):** وفقا لتفسيرات النظريات الاقتصادية الحديثة فإن أسباب التضخم ترجع أساسا لوجود زيادة كبيرة في الطلب على السلع والخدمات بمعنى زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي للبضائع و السلع و ذلك وفقا لقوانين العرض.

ب. **تضخم التكلفة**: حيث يحدث هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع تكلفة إنتاج السلع أو الخدمات، وبالتالي تأثير هذا ذلك الارتفاع على المستهلك من خلال ارتفاع الأسعار. فيحدث التضخم نتيجة الارتفاع في تكاليف عناصر الإنتاج (أجور العمال، ارتفاع تكاليف المواد الأولية،ارتفاع أسعار الواردات...)

ت. **التضخم المستورد:** الذي يحدث نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار العالمية للسلع والخدمات المستوردة في الأسواق الدولية. و أكثر الدول تأثرا بهذا النوع من التضخم هي الدول النامية، وذلك بسبب ضعف جهازها الإنتاجي وعجزه عن تلبية حاجياتها مما يعني لجوءها أكثر للاستيراد وبالتالي التأثر أكبر بتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية.

4/ علاج التضخم: السؤال الأهم الذي يطرح في موضوع التضخم هو كيفية التعامل معه قصد تجاوز آثاره الكبيرة على الاقتصاد، يمكن علاج التضخم من خلال أهم سياستين هما السياسة المالية والسياسة النقدية على النحو التالي:

أ. **السياسة المالية:** حيث يتم معالجة مشكلة التضخم من خلال استخدام أدوات السياسة المالية التي تتمثل في إعادة هيكلة الأنفاق الحكومي وتفعيل الضرائب:

- فمن خلال **زيادة الضرائب** يمكن للحكومة أن تساهم في تخفيض الطلب حيث تؤدي الضرائب إلى اقتطاع جزء من دخول الأفراد وهذا ما ينعكس على انخفاض الطلب على السلع والخدمات فتنخفض الأسعار وينخفض التضخم.
- كما يمكن اللجوء إلى **هيكلة الإنفاق الحكومي** لمعالجة التضخم إذ يمكن أن تقوم الحكومة بتقليص الإنفاق الحكومي وهذا ما يعني تخفيض حجم الإنفاق وخصوصاً الإنفاق الاستهلاكي و زيادة الإنفاق الاستثماري بالمقابل لأنه يؤدي إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات مقابل ثبات أو زيادة الطلب بنفس النسبة.

ب. **السياسة النقدية:** و المتعلقة بالجانب النقدي و الجهاز المصرفي في الدولة، ذلك أن من بين أهم أسباب التضخم كما سبق و اشرنا هو زيادة السيولة النقدية مع ثبات المعروض من السلع والخدمات أو تحصل زيادة في السيولة بمعدل أسرع من زيادة أنتاج السلع والخدمات هذا ما يدفع إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات فترتفع الأسعار ويحصل ما يعرف بالتضخم. من بين الإجراءات النقدية التي يمكن أن تلجأ إليها الدولة نذكر:

رفع سعر الفائدة: حيث تعمل الدولة على رفع سعر الفائدة في البنوك مما يؤدي إلى سحب السيولة النقدية من الأسواق، حيث سيدفع ذلك المستثمرون إلى إيداع أموالهم في المصارف للحصول على سعر الفائدة، فتنخفض السيولة النقدية والطلب والتضخم.

نسبة الاحتياط القانوني: وهي النسبة التي لابد أن يحتفظ بها البنك التجاري من كل وديعة تداع فيه وهي على شكل نقود سائلة لدى البنك المركزي ولا يحصل مقابلها على فائدة. فمع ارتفاع معدلات التضخم،

يتجه البنك المركزي إلى رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي مما يؤدي إلى انخفاض قدرة البنوك على منح الائتمان ومن ثم انخفاض الطلب على السلع و الخدمات وبالتالي تراجع مستوى الأسعار وانخفاض معدل التضخم.